# درس بلير الذي يجب أن يتعلمه بوش

اميتي شالز

كيف يشعر جورج بوش بعد الهجمات الإرهابية الأخيرة على لندن؟ قد يكون شعوره مشابها لشعور ونستون تشيرشل بعد الهجوم الياباني على بيرل هاربر. الارتياح كلمة خاطئة، فلا يمكن أن تشعر بالارتياح بعد هجوم دموي على صديق، لكن قد تحس بنوع من الارتياح عندما تعرف أن صديقا سيقف معك ويؤازرك في صراع ما. لقد كتب تشيرشل في مذكراته لاحقا أن هجوم بيرل هاربر جعله يفكر ويقول "لقد انتصرنا بعد كل ذلك". قليلون جدا اليوم في لندن أو واشنطن من يجدون الثقة الكافية ليعلنوا لأنفسهم هذا النصر.

وفور وقوع هذه الهجمات، بدأت المملكة المتحدة الاستجابة بطرق كشفت بوضوح أن الحليفين أكثر قربا. إن أهم شيء في هذه الأحداث، على الرغم من أنه قد لا يبدو محسوسا، هو أن بريطانيا ما بعد التفجيرات بدأت في تغيير التحالف البريطاني . الأميركي. دعنا نتأمل الوضع البريطاني، فعندما ردت الولايات المتحدة بصورة دراماتيكية على هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ اتهمها كثير من البريطانيين بالعصبية المفرطة (الهستيريا). لقد كان الإرهاب الذي تعلمناه من الجيش الجمهوري الايرلندي في الماضي، واستمرارية الهجمات العبثية القاتلة السبب الأساسي لرواقية التحرر من الانفعال التي شعرت بها الأمة البريطانية في هذه الأحداث. لكن مع ذلك جعلت هجمات ٧ تموز الكثير من الشعب البريطاني يؤيد الرأي الأميركي القائل إن إرهاب القاعدة شيء جديد يختلف كثيرا عن الصراعات السابقة، مثل صراع ايرلندا الشمالية.

الاستجابة المهمة الثانية هي الترتيبات الأمنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والتي استهلتها الشرطة البريطانية باغتيال المتهم الخطأ، وهو برازيلي بريء ظنوا خطأ انه انتحاري متفجر. نعم إنه خطأ فظيع، ولو انه حدث في الماضي لأثار موجة حادة من إدانة وحشية الشرطة، لأن الشرطة المسلحة الفظة كانت تعتبر في السابق هي "الشرطة الأميركية". لكن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير صرح بأننا جميعا نأسف ونحس بالندم على مثل هذه الأحداث، لكن "نعتقد أنه من الضروري أن نمنح شرطتنا كل التعاطف والدعم في هذا الوقت العصيب". وبرغم ذلك قال الكثيرون إن تعرض مجتمع متحضر إلى نقاط التفتيش وتسلط الشرطة ما هو إلا محاولة لأسرلة (نسبة إلى إسرائيل) بريطانيا. لقد نجحت القاعدة في أسرلة الولايات المتحدة في ٢٠٠١، والآن جاء الدور على بريطانيا.

أما التحول الثالث فقد كان إعلان جيري آدمز قائد الشين فين (الجناح السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي) بالتخلي عن السلاح والنضال المسلح. ورأى البعض أن هذا القرار كان نصرا لدبلوماسية التفاوض، وهو بالتأكيد حجة مضادة للسياسة الخارجية الأميركية، ولكنها قد تمثل أيضا إدراك الجيش الجمهوري الايرلندي حقيقة أن تفجيرات القاعدة الأخيرة قد استنفدت ما تبقى من صبر بريطانيا، الذي كانت تحتمل به وسائل الجيش الجمهوري الايرلندي القديمة.

لكن ماذا عن الأميركيين؟ لقد كانت وجهة النظر الأميركية العامة تقول إن ردة الفعل البريطانية على تفجيرات القاعدة ستكون مشابهة لردة الفعل الأسبانية. وعوضاً عن ذلك ردت بريطانيا كما يفترض أن تكون بريطانيا. وسيغير ذلك بدوره أميركا، لأن من أسوأ مزايا الشخصية الأميركية تحويل المأساة إلى أداة تعذيب أو جلد للذات. فمثلا طيلة هذه السنوات تتقصى إحدى اللجان أسباب انهيار برجي مركز التجارة الفعلية، وهل كان هذا الانهيار نتيجة لخطأ الجهات التي صممت المبنى؟ فضلا عن ذلك حاول الأميركيون إيجاد طرق لإدانة السلطات الأميركية وتحميلها مسؤولية الهجوم. وقد فجرت إحداث ١١ أيلول سلسلة لا نهاية لها من اللجان، لاستقصاء فشل الجهات المسؤولة ابتداء من إطفائية مدينة بنيويورك وانتهاء بالمكتب البيضاوي. هل مثل هذه التحقيقات ضرورية ومطلوبة؟ نعم، حتى البيت الأبيض ومجلس الشيوخ استسلما ووافقا على ذلك بحجة أن "لا ضير في ذلك".

وعندما سئل رئيس الوزراء البريطاني عن إجراء تحقيقات رسمية حول هذه الأحداث رفضها رفضا قاطعا. أكثر من ذلك قال المتحدث باسمه موضحا أن السبب في ذلك يكمن في أنها ضارة ومؤذية، إذ ستشغلنا وتصرفنا عن المهمة التي أمامنا، وهي مطاردة الذين يقفون وراء هذه التفجيرات. نعم، لأن بلير كان مدعوما بناخبيه في بريطانيا، فضلا عن "ناخبيه" في دول التحالف، فكثير من مواطني هذه الدول أصبحوا يتبنون الآن نهج بلير.

لكن بلير تمكن من زيادة الضغط على أعلى مستوى أيضا، فمنذ نحو أربع سنوات تصر أميركا على تسمية حربها "الحرب على الإرهاب"، وهي تسمية جيدة لموقف مؤقت. ولكنها أثبتت عدم كفاءتها على المدى الطويل لأن الإرهاب، فوق كل شيء، وسيلة وليس قضية. وقد تمنى عدد قليل من السياسيين تحديد ذلك بصورة دقيقة، لكن بوش تجنب ذلك. ويبدو أن بلير قد خطا الخطوات الأولى لتوضيح ما تجنبه بوش: إن الحرب في حقيقتها حرب ضد التطرف الإسلامي المسلح. ومن أهم ما قام به بلير، في الأسابيع الماضية، تحركه نحو أسبانيا لتوسيع فكرة "تحالف الحضارات"، مستخدما خبراته عن الجيش الجمهوري الايرلندي لتوضيح الطبيعة العدائية للجهاديين. وقد قال قبل أيام "لا يمكنكم مقارنة المطالب السياسية للجيش الجمهوري الايرلندي بالمطالب السياسية لأيدولوجية الإرهابيين الذين نواجههم الآن".

لقد أصبحت النقاط واضحة: حلف بوش . بلير حلف تاريخي، في مقام تحالف روزفلت . تشيرشل، وإن تفجيرات لندن مرعبة، غير أن رد فعل بريطانيا كان رائعا وداعما لهذا التحالف. وقد منحت بريطانيا الأميركيين أملا جديدا بأن هذه الحرب، إن لم تكسب الآن فمن الممكن الانتصار فيها مستقبلا.

عن: المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب

# جنون الإرهاب المقدس

## الحنبلية الجديدة

ميثم الجنابي

إن أحد القواسم المشتركة بين مختلف الحركات الراديكالية، القديمة والمعاصرة، الدينية والدنيوية هو إيمانها المطلق بما تسعى إليه، ووجدانها العارم والنظر إلى نفسها باعتبارها حاملة الفكرة المطلقة والإيمان الصادق. وهو الأمر الذي يفرغها مع مرور الزمن من قيم الوجدان ويكلس عقائدها الأولية وتراكمها التاريخي في متحجرات "مقدسة". وهي حالة تؤدي بالضرورة إلى جمود القيم في الفكر والممارسة. مما يحولها لاحقا إلى قوة متصلبة ومنظومة مغلقة عادة ما تضعها في تضاد مع فكرة التقدم والتطور والإصلاح. وذلك ليقينها الصارم بان ما تمثله وتسعى إليه هو عين الحكمة والعقل والوجدان. من هنا جاءت معارضتها للقوى الاجتماعية والفكرية الجديدة.فالجديد بالنسبة لها يصبح أما هرطقة أو بدعة أو خروجا عن الصراط المستقيم أو انتهازية وتحريفاً وخيانة. بعبارة أخرى، إن تباين الأحكام القيمية عن "الجديد" مرهون فقط بشكل العقيدة الديني أو الدنيوي. إلا أن النتيجة واحدة، ألا وهي سيادة الرؤية الواحدية المغلقة (الأصولية أو التوتاليتارية).

إن سيادة واستحكام الرؤية الأصولية أو التوتاليتارية هو المصدر النظري لتبرير وتدعيم فكرة "المقدس" بما في ذلك تجاه الإرهاب بوصفه أحد الأساليب العنفية لبلوغ الأهداف الخاصة بهذه الحركة أو تلك. وهو حكم ينطبق على الحركات الأصولية (الراديكالية) الإسلامية المعاصرة، التي جعلت من الإرهاب "جهادا" أو "حربا مقدسة" قابلة للتنفيذ ضد الجميع بغض النظر عن القومية والجنس والدين. فالذهنية الأصولية عادة ما تختزل الموقف إلى ثنائية الأنا العدو. أما هوية "العدو" فهي وعاء يمكن إدراج كل طرف تعتقد بأنه مصدر التهديد الأولي لما تسعى إليه أو الحفاظ عليه. وهي ذهنية لا يؤدي تراكمها التاريخي والدفاع المستميت عنها إلا إلى استحكام فكرة المقدس في النظر إلى أفعالها بما في ذلك أكثرها تفاهة وهمجية. وهي حالة اكثر من مثلها في تاريخ الاسلام القديم والمعاصر التيار الحنبلي.

لقد كانت الحنبلية التيار المناسب لإيمان العوام، أي للذهنية العادية والتقليدية. وذلك لأن مضمونها بأجمعه لا يتعدى فكرة الانصياع والتنفيذ الشكلي والتقليد الحرفي لمجموعة النصوص المتراكمة في خيال الثقافة وأوهامها وعقولها. كما أنه التيار الذي مثّل الفكرة القائلة بضرورة التقيد الحرفي بكل ما هو "مقدس" و"إسلامي". بينما لم يكن هذا المقدس والإسلامي في تصوراته وأحكامه سوى كمية النصوص المحببة لأوهام العوام. من هنا انهماكه الفعال في شؤون الجسد الفردي. إذ ليست حقيقة الحنبلية سوى الاعتناء المفرط بحقوق الجسد والتزاماته بما يخدم "واجبات" الانتقال من لذة الدنيا إلى "نعيم الآخرة". ذلك يعني أن حدودها القصوى تنحصر في شهوة الفرجين. وهي شهوة اختزلت مضمون الاسلام وعقائده الكبرى من خلال تحييد العقل ومنعه من الإبداع الحر، لأنها وجدت في كل فعل عقلي حر أسلوبا يؤدي بالضرورة إلى بدعة.

وقد كانت تلك "البدعة الكبرى" في تاريخ الاسلام، أي الانتهاك الفج لحقيقة ما فيه من دعوة للاجتهاد العقلي. وهي دعوة وجدت تجسيدها التاريخي في صيرورة الحضارة الإسلامية وثقافة الخلافة، أي كل ما حصل على نماذجه الكبرى في إبداع مختلف الفرق والمدارس والعلوم. وليس مصادفة أن تكون الحنبلية تيارا منبوذا من رجال العقلانية الإسلامية وأعلامها العظام بما في ذلك من جانب السلطة (زمن المأمون). لكنها تحولت بعد سقوط الحضارة الإسلامية وخراب بؤرها الثقافية وانحدار مراكزها السياسية إلى العقيدة الأكثر انتشارا ورسوخا. وهي حالة تشير أولا وقبل كل شئ إلى جمود الروح الثقافي وخراب الذهنية النقدية وانحسارها التام. وليس مصادفة أن تسود تلك الذهنية العقائد الحنبلية في جميع مراحل السبات الثقافي والحضاري في عالم الاسلام عموما وفي العالم العربي خصوصا. وهو الأمر الذي جعل منها الأيديولوجية المناسبة للانحطاط الثقافي والسياسي.

لقد غرست الحنبلية في النفسية الاجتماعية والذهنية الثقافية نمطا أصوليا (راديكاليا وتوتاليتاريا) في الفكر والممارسة استطاع في غضون قرون عديدة تجفيف أغلب المصادر الحية للرؤية الإسلامية. إنها استطاعت أن تنتج وتعيد إنتاج ذهنية لا يتعدى اهتمامها حدود الجسد الفردي المرفوع إلى مصاف "الأمة". بمعنى غياب واضمحلال بل واندثار الأبعاد الاجتماعية والسياسية للفكر. مع ما ترتب عليه من تجميد للحياة الاجتماعية بمعايير العبادات الشكلية، وتحنيط للحياة السياسية يقيم الخضوع، ومن ثم ترسيخ وتوسيع وتجذير الاستبداد السياسي والفكري والاجتماعي عبر دعمه الدائم بقواعد الإيمان التقليدي.

وإذا كانت المفارقة التاريخية للحنبلية في العصر الحديث تقوم في استثارتها، من خلال الوهابية، رصيد التحدي الأول للنفس، فان فضيلتها هذه لم تكن سوى الصيغة العرضية لمحاولتها إعادة ترسيخ قيم "الاسلام الأول"، أي الاسلام المتحرر من قيم الثقافة وإبداعها المتنوع. وهي مفارقة كانت تحتوي في أعماقها على تناقض حاد بين مظاهر الدعوة العملية للتمسك بالأصول (القرآن والسنة) ورفض "البدع". بمعنى الإبقاء على حالة السيادة المطلقة لإسلام العبادات. وهو الأمر الذي كان يحوي في أعماقه طاقة الإثارة القوية لقيمة النصوص وتقديسها العملي، مع ما يترتب عليه من احتقار وتكفير لحرية العقل والاجتهاد العقلاني. من هنا حصل انغلاقها السياسي في الجزيرة (المملكة السعودية) وإعادة إنتاجها خارجها.

وليس اعتباطا أن تكون معظم الحركات الأصولية الإسلامية المتعصبة منها والإرهابية هي مجرد نماذج متنوعة للحنبلية (الوهابية). وهي ظاهرة يمكن تحسسها الملموس من خلال رؤية الارتباط العلني والمستتر بين الحركات الأصولية المتطرفة والأنظمة التقليدية. فقد كان تاريخ الاصوليات المتطرفة وما زال في اغلبه على وئام سياسي مع القوى الملكية التي تقدم نفسها حامية للدين والدنيا. كما انه ليس اعتباطا أن تظهر اعنف واشد الحركات الإرهابية الإسلامية في البلدان الملكية التقليدية كالسعودية والأردنية والمغربية، أو الأقل اغلب قادتها العمليين (الحركيين) المشهورين. ففي كل منها تسود وحدة القيم المشتركة عن "الوحدة" و"الصراط المستقيم" ومحاربة الحرية الفردية والاجتماعية والسياسية والدفاع "عن القيم الإسلامية"، أي كل ما يمثل تقاليد الاستبداد والثقافة الأصولية. وفي هذا أيضا يكمن سر الالتقاء التاريخي بين "الأنظمة الثيوقراطية" و"الأنظمة العلمانية" في دعم الاصوليات أو محاربتها.

لقد كانت هذه الممارسة المتناقضة ظاهريا للثيوقراطية الإسلامية والعلمانية القومية ذات طبيعة واحدة من حيث وظيفتها. وذلك لان هدفها الحقيقي كان يرمي إلى تذليل كل منافس "أصولي" لها. وليس اعتباطا أن يصل الصراع بينهما إلى حد الاقتتال العنيف حينا والائتلاف التام حينا آخر، أو أن تجري تحولات راديكالية المظهر كما نراه على سبيل المثال في ظاهرة تحول جميع الدكتاتوريات "العلمانية" إلى حليف لعتاة القوى الأصولية، بحيث نرى السادات يتحول إلى "الرئيس المؤمن"، والنميري إلى مطبق الشريعة الإسلامية، وصدام إلى قائد "الحملة الإيمانية"، والقذافي إلى "مفكر الاسلام الأخضر"، أو أن تتحول العائلات المالكة إلى "قائدة الإصلاح الديمقراطي" و"النظام الشرعي".

إن اضمحلال وتلاشي الفرق والخلاف بين "الأنظمة العلمانية" و"الأنظمة الثيوقراطية"، ومن ثم تلاشي الخلاف الجوهري بين فكرة الثيوقراطية والعلمانية في "النخب السياسية" العربية، يعبر أساسا عن واقع استفحال القيم التقليدية واندماجها "الطبيعي" في منظومة الاستبداد التي وجدت في التوتاليتارية الدينية والدنيوية ملاذها الأخير، وهي توتاليتارية جعلت من الإرهاب الشامل للسلطة وسحق المجتمع المدني وفكرة الشرعية المرتع الفعلي للاصوليات الجديدة وإرهابها "المقدس"، إذ لم يكن هناك من مقدس للاستبداد السلطوي غير السلطة. من هنا جاء تسابقها مع الاصوليات الإسلامية المعاصرة في الدفاع عن "المقدس"، ومن ثم إعادة إنتاج الحنبلية الجديدة التي تجعل من الإرهاب حربها المقدسة الجديدة ضد كل بديل يهدف إلى بناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي السياسي والمجتمع المدني والثقافة العقلانية.

إن هذا التضافر التاريخي بين مكونات ومقومات متضادة في الفكر والممارسة السياسية يشير إلى عمق الخلل البنيوي في طبيعة الدولة والنظام السياسي والثقافي. وهو خلل يتناغم مع خلل الأوزان الداخلية في كل شئ ، وبالمحصلة هو تعبير عن انحطاط فعلي شامل. وفي ظل ظروف كهذه يصبح الإرهاب ثمرة حلوة كما كانت الحرية هي الثمرة الحلوة لصعود القوى الاجتماعية الحية والفكرة التنويرية والعقل الحر. ذلك يعني، إن تحول الإرهاب إلى "عقيدة مقدسة" هو بحد ذاته مؤشر على نوعية الهبوط الشامل في الوعي النظري والعملي، أي في الفكر والأخلاق. وهو هبوط يشير بدوره إلى طبيعة الأزمة البنيوية التي يعاني منها المجتمع والدولة والثقافة. وفي الحصيلة ليست هذه الأزمة سوى الصيغة الأكثر تجريدا للانحطاط الثقافي.

فالانحطاط الثقافي هو الحاضنة الفعلية للتطرف والغلو. والقضية هنا ليست فقط في أنه يمد الوعي السطحي بكل الصيغ والرموز السهلة للهضم السريع للعوام، بل ولما فيه من "طاقة" على شحذ أوهام الحشالات الاجتماعية وأنصاف المتعلمين بروح العنف والتخريب. وفي هذا يكمن سر القدرة الفائقة والاستعداد الأكبر من جانب الاصوليات الإسلامية المعاصرة على ابتذال قيم الاعتدال العقلانية. وهو ابتذال يكشف أولا وقبل كل شئ عن ضعف الثقافة العقلانية واضمحلال أو غياب الذهنية النقدية، أي كل ما تشترك به وتتسابق الأنظمة السياسية العربية والاصوليات الإسلامية المتطرفة. ومن فعل هذين المصدرين تتراكم قيم الحنبليات الجديدة بوصفها التجسيد العملي لجنون "الإرهاب المقدس".

# مؤسسات الفكر والرأي والسياسة الخارجية لأمريكا

## (٤.٢)

### تقييم التأثير في السياسة: هل لمؤسسات الفكر والرأي الأميركية نفوذ؟

حتى مدة قريبة جداً، كان الباحثون والصحفيون يفترضون أن مؤسسات الفكر والرأي هي ظاهرة أميركية فريدة من نوعها، وأن تلك الموجودة منها في واشنطن العاصمة وحولها لها نفوذ بشكل خاص، وكلا الافتراضين بحاجة إلى تقييم.

فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي البلد الذي توجد فيه أكثر مؤسسات الفكر والرأي شهرة في العالم، برزت هذه المؤسسات في عدد غير قليل من البلدان الأكثر تطوراً وفي البلدان النامية. ففي كندا، وبريطانيا، وألمانيا، وأستراليا، وفي الواقع في معظم بلدان أوروبا الشرقية والغربية، وعبر آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، صارت مؤسسات الفكر والرأي تحتل حيزاً أكثر بروزاً خلال السنوات الأخيرة. وقد أصبحت مؤسسات الفكر والرأي التي أسستها الجمعيات الخيرية، والشركات، والمنظمات الدولية كالبنك الدولي، والأحزاب السياسية ظاهرة عالمية.

إن ما يجعل مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة مؤسسات فريدة من نوعها، إلى جانب عددها الكبير، هو المدى الذي بلغه العديد منها في انخراطه النشط في عملية صنع السياسة. باختصار، إن ما يميز مؤسسات الفكر والرأي الأميركية عن نظيراتها في أنحاء العالم الأخرى، لا علاقة له بمدى تمويل بعضها الجيد. بل ما يميزها هو مقدرة مؤسسات الفكر والرأي الأميركية على المشاركة مباشرة وبصورة غير مباشرة في صنع السياسة، ورغبة صانعي السياسة في العودة إليها للحصول على المشورة السياسية، الأمر الذي قاد بعض الباحثين إلى الاستنتاج أن مؤسسات الفكر والرأي الأميركية لديها الأثر الأكبر في صياغة السياسة العامة.

ومن المؤسف أن القليل جداً من الباحثين قد نظر عن كثب إلى الطريقة التي يتم فيها التأثير في السياسة، وإلى العقبات المتعددة التي ينبغي تجاوزها لقياس أو تقييم نفوذ مؤسسات الفكر والرأي. ومن المهم، في أقل تقدير، إدراك أن هذه المؤسسات تمارس أنواعاً مختلفة من النفوذ، وعلى مراحل متعددة من دورة صنع السياسة. وفي حين تُظهر بعض مؤسسات الفكر والرأي مثل "معهد إنتربرايز" و"مؤسسة هيريتيج" فعالية في المساعدة على تأطير مناقشات سياسية معيّنة، كالنقاش الذي دار حول الدفاع بواسطة الصواريخ، فإن مؤسسات فكر ورأي أخرى، ومن ضمنها "مؤسسة راند"، تُظهر نفوذاً أكبر في العمل عن كثب مع صانعي السياسة، لتقدير تكاليف وفوائد تطوير تكنولوجيات سياسية جديدة.

وإذ يتواصل ازدياد عدد مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة وعبر المجتمع الدولي، سيكون هناك ميل إلى استنتاج أن نفوذها في تصاعد. لكن، قبل التوصل إلى هذه النتيجة، يحتاج الباحثون والصحفيون إلى التنبه أكثر إلى الكيفية التي ساهمت فيها مؤسسات الفكر والرأي بمناقشات معيّنة حول السياسة الخارجية، وعما إذا كان صانعو السياسة في الفروع المختلفة للحكومة، وفي الدوائر والوكالات الحكومية الأخرى، قد أعاروا نصائح تلك المؤسسات الاهتمام الكافي. عندها فقط يمكن إبداء ملاحظات أكثر صواباً حول دور هذه المؤسسات وتأثيرها.

لقد ظهرت مؤسسات الفكر والرأي كلاعب ظاهر، وفي العديد من الحالات، كلاعب مهم في مجتمع صانعي السياسة. غير أن انتشارها بأعداد كبيرة يشير إلى ثقافة الولايات المتحدة ومجتمعها وسياساتها، أكثر مما يدلنا على مدى تأثير هذه المجموعة المنوعة من المنظمات في بيئة صنع السياسة والقرارات السياسية المحددة. ومما لا شك فيه أن هذه المؤسسات قادرة على المساهمة، وقد قدمت مساهمات قيمة، في سياسة أميركا الخارجية والداخلية. أما المسائل التي لايزال الباحثون يتعاملون بها، فتدور حول مدى التأثير الذي تتمتع به هذه المؤسسات وبأية طرق محددة. إن الأجوبة عن تلك الأسئلة وغيرها ستسمح بقطع بعض المسافة اللازمة لتوفير تبصر إضافي في دور هذه المؤسسات ووظيفتها وموقعها في عملية صنع السياسة الأميركية.

### خمس فوائد رئيسية

يقول السفير ريتشارد هاس، مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، إن مؤسسات الفكر والرأي توفر، من منظور صانعي السياسة الأميركية، خمس فوائد رئيسة. فهي تُولّد، كما يقول، "تفكيراً جديداً" لدى صانعي السياسة الأميركية، وتوفر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس، وتؤمن لصانعي السياسة حيزاً لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة، وتثقف المواطنين الأميركيين بالعالم، وتوفر إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جهتين متنازعتين.

إن دور مؤسسات الفكر والرأي، من بين غيره من المؤثرات العديدة في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، هو أحد أكثر تلك الأدوار أهمية وأقلها فهماً وتقديراً. فقد قامت هذه المؤسسات، التي هي بمثابة مراكز أبحاث سياسية مستقلة، والتي تشكل ظاهرة أميركية مميزة، بصياغة التعاطي الأميركي مع العالم لنحو مئة عام. ولكن كون مؤسسات الفكر والرأي تقوم بمعظم مهامها بمعزل عن أضواء وسائل الإعلام، يجعلها تحظى باهتمام يقل عما تحظى به المنابع الأخرى للسياسة الأميركية، كالتنافس بين مجموعات المصالح، والمناورات بين الأحزاب السياسية، والتنافس بين فروع الحكومة المختلفة. وعلى الرغم من هذا الابتعاد النسبي عن الأضواء، ظلت مؤسسات الفكر والرأي مؤثرة في صانعي السياسة الخارجية الأميركية بخمس طرق مختلفة، هي توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة، وتأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة، وتوفير مكان للنقاش على مستوى رفيع، وتثقيف مواطني الولايات المتحدة بالعالم، وإضافة وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات.

### ثانيا/ نشأة مؤسسات الفكر والرأي وتطورها

إن مؤسسات الفكر والرأي مؤسسات مستقلة تم إنشاؤها بهدف إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة. وهي تسد فراغاً مهما جدا بين العالم الأكاديمي من جهة، وعالم الحكم من جهة ثانية. ذلك أن دافع الأبحاث في الجامعات يكون، في أحيان كثيرة، النقاشات النظرية المنهجية والغامضة التي لا تمت إلا بصلة بعيدة للمعضلات السياسية الحقيقية. أما في الحكومات فيجد الرسميون الغارقون في مطالب صنع السياسة اليومية الملموسة، أنفسهم عاجزين، بسبب كثرة مشاغلهم، عن الابتعاد قليلاً عن الشؤون اليومية لإعادة النظر في المسار الأوسع لسياسة الولايات المتحدة. من هنا كانت أولى مساهمات مؤسسات الفكر والرأي المساعدة في سد الفجوة بين عالمي الأفكار والعمل.

وقد حصل بروز وارتقاء مؤسسات الفكر والرأي العصرية بصورة متوازية مع ارتقاء الولايات المتحدة إلى سدة زعامة العالم. فقد انبثقت هذه المؤسسات أول ما انبثقت قبل قرن من الزمن، خلال الحقبة التقدمية، كجزء من حركة تستهدف الاحتراف في العمل الحكومي. وكانت رسالتها المعلنة، في معظمها، غير سياسية تتمثل في دفع عجلة المصلحة العامة، عن طريق تزويد الرسميين الحكوميين بالنصائح السياسية النزيهة غير المتحيزة. وتشمل الأمثلة الأولى لهذه المؤسسات معهد البحوث الحكومي (١٩١٦)، وهو ما أصبح لاحقاً مؤسسة بروكنغز (١٩٢٧). وكانت مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي التي تأسست سنة ١٩١٠ أول مركز أبحاث مُكرس فقط للسياسة الخارجية، وقد أُنشئت لغرض التحقيق في أسباب الحروب، وتشجيع الحلول السلمية للنزاعات. وقد أصبحت هذه المهمات مُلحة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى التي ولّدت نقاشاً حامياً حول الدور العالمي المناسب للولايات المتحدة. وخلال شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨، جمع العقيد إدوارد هاوس، وكان مستشاراً للرئيس وودرو ويلسون، بشكل متكتم متحفظ، باحثين بارزين لأجل استكشاف خيارات السلام لما بعد الحرب. وقام هذا الفريق، الذي عُرف بمجموعة "التحقيق"، بتقديم النصح للوفد الأميركي إلى مؤتمر السلام في باريس. وما لبث أن انضم، سنة ١٩٢١، إلى مصرفيين ومحامين وأكاديميين بارزين في نيويورك، لتشكيل "مجلس العلاقات الخارجية". وساعد الجيل الأول من مؤسسات الفكر والرأي في إنشاء واستدامة مجموعات محلية من المواطنين المتنورين المؤيدين للتعاطي العالمي، وحافظ في الوقت نفسه على إبقاء فكرة "الدولية" حية، خلال السنوات التي انقضت بين رفض الولايات المتحدة الاعتراف بعصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الثانية.

ثم برزت موجة ثانية من مؤسسات الفكر والرأي بعد سنة ١٩٤٥، عندما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مهمات دولة عظمى، وأصبحت (مع اندلاع الحرب الباردة) المدافعة عن العالم الحر. وقد تلقى الكثير من تلك المؤسسات دعماً مباشراً من الحكومة الأميركية التي خصصت موارد هائلة للعلماء والباحثين العاملين في مجال الدفاع. وأصدرت مؤسسة "راند كوربوريشن"، التي أنشئت في الأساس كمؤسسة مستقلة لا تبغي الربح بتمويل من سلاح الطيران سنة ١٩٤٨، دراسات رائدة في تحليل الأنظمة ونظرية وضع الخطط الحربية، لمواجهة جميع الظروف المحتملة والمساومة الستراتيجية، ما زالت تؤثر في صياغة طريقة تحليل سياسة الدفاع والردع، بعد مرور عقود على تطويرها.

وبرزت خلال العقود الثلاثة الأخيرة موجة ثالثة من مؤسسات الفكر والرأي تركز على تأييد آراء معينة ومناصرتها بقدر تركيزها نفسه على الأبحاث، مستهدفة إنتاج وتقديم مشورة سياسية في الوقت المناسب يمكنها التنافس في سوق الأفكار المزدحمة، والتأثير في القرارات السياسية. وتشكل مؤسسة هيريتيج المحافظة التي أنشئت في عام ١٩٧٣ النموذج الأصلي لمؤسسات الفكر والرأي هذه الداعية لأفكار معينة. كما يلعب معهد الدراسات السياسية الليبرالي دوراً مشابهاً.

وبحلول القرن الواحد والعشرين، أصبحت هناك أكثر من ١٢٠٠ مؤسسة للفكر والرأي موزعة على كامل الساحة السياسية الأميركية. وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق الموضوعات والتمويل والتفويض والموقع. فبعض هذه المؤسسات، مثل معهد الاقتصاد الدولي، ومؤسسة الحوار بين الدول الأميركية، أو معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يركز على مجالات وظيفية محددة أو مناطق معينة، في حين تغطي مؤسسات أخرى، مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، السياسة الخارجية بصورة عامة. ولدى القليل من مؤسسات الفكر والرأي، مثل بروكنغز، منح وقفية ضخمة فلا تقبل بالتالي إلا القليل من التمويل الرسمي أو أنها لا تقبل شيئاً منه، في حين تحصل مؤسسات أخرى مثل "راند" على معظم إيراداتها من عقود للقيام بأعمال لزبائن في الحكومة وفي القطاع الخاص، بينما تعتمد قلة منها، مثل "معهد السلام الأميركي"، بصورة شبه كاملة على التمويل الحكومي. وتقوم مؤسسات الفكر والرأي، في بعض الحالات، بدور إضافي كمنظمات غير حكومية ناشطة في قضية معينة. فالمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، مثلاً، تنشر شبكة من المحللين في الأماكن الساخنة حول العالم، لرصد الأوضاع السياسية المتفجرة، وتضع توصيات مبتكرة ومستقلة، من أجل إحداث ضغط عالمي لإيجاد حل سلمي لها.

**إن مؤسسات الفكر والرأي توفّر، من منظور صانعي السياسة الأميركية، خمس فوائد رئيسية. فهي تُولّد، "تفكيراً جديداً" لدى صانعي السياسة الأميركية، وتوفّر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس، وتؤمّن لصانعي السياسة حيزاً لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة، وتثقّف المواطنين الأميركيين بالعالم، وتوفّر إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جهتين متنازعتين.**